# الليبرالية الاقتصادية بين الثابت والمتغير
# (الازمة المالية العالمية ٢٠٠٧-٢٠٠٨ أنموذجاً)

**مها احمد ابراهيم المولى**
مدرس مساعد/ كلية العلوم السياسية/جامعة الموصل
maha677655@gmail.com

الاستلام: ٢٠٢٠/١/٢٠ القبول: ٢٠٢٠/٣/١٧

## مستخلص البحث

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على التغيرات والتطورات التي تشهدها النظرية الليبرالية الاقتصادية في أعقاب الأزمات الاقتصادية العالمية، فحدوث هذه الازمات الاقتصادية ولاسيما المالية منها يستدعي غالباً إعادة النظر في الأساس الفكري والنظري من اجل إيجاد حلول ومعالجاتٍ للخروج من هذه الازمات، وتعد الازمة المالية العالمية (٢٠٠٧-٢٠٠٨) من أبرز الأزمات المالية التي أحدثت تغييراً في النظرية الليبرالية الاقتصادية، ولا سيما في الولايات المتحدة الامريكية، ولعل من ابرز التغييرات هو الدعوة نحو زيادة التدخل الحكومي في الاقتصاد والعودة الى النظرية الكينزية التي تدعم الدور الحكومي في إدارة الاقتصاد والسوق.

**الكلمات المفتاحية:** الليبرالية الاقتصادية؛ الأزمة المالية؛ النظرية الكينزية؛ خطة الانقاذ.

**Available online at https://regs.mosuljournals.com/, © 2020, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)**

# Economic Liberalism Between Fixed and Changeable (Global Financial Crisis 2007-2008 As A Case Study)

**Maha A. Ibraheem Al-Mawla**
**College of political sciences/ University of Mosul**
**maha677655@gmail.com**

**Received: 20/1/2020** **Accepted: 17/3/2020**

## Abstract

The research intends to shed light on the changes and developments taking place in the liberal economic theory after the global economic crises. The occurrence of these economic crises, especially financial ones, often requires a reconsideration of the intellectual and theoretical basis to find solutions and treatments for getting out of these crises. The global financial crisis (2007-2008) is one of the most prominent financial crises that caused a change in the liberal economic theory, especially in the United States of America. Perhaps, the most prominent change is the call for increased government intervention in the economy and a return to the Keynesian theory that supports the government's role in managing the economy and the market.

**Keywords**: economic liberalism; financial crisis; Keynesian theory; rescue plan.

**Available online at https://regs.mosuljournals.com/, © 2020, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)**

## مقدمة

تعد الأزمات المالية من أهم الأحداث الاقتصادية التي يمكن أن تجري تغييراً كبيراً في الأفكار والنظريات السائدة، فكثيراً ما يتبعها ظهور العديد من النظريات التي تحاول إيجاد حلول وبدائل لتلافي مثل هذه الأزمات، وان الأزمة المالية العالمية التي اجتاحت العالم الرأسمالي عام (٢٠٠٨) تعد من أكبر وأقسى الأزمات التي أثرت بشكل كبير في النظام الرأسمالي العالمي وفرضت الكثير من التساؤلات حول مستقبل هذا النظام وانعكست بشكل مباشر على مجمل البناء النظري للنظام الاقتصادي الرأسمالي وعلى ثوابت الليبرالية الاقتصادية تحديدا، وتحدث الكثير عن كون هذه الأزمة مثلت نهاية الليبرالية الاقتصادية ونظام السوق الحر، وأنعشت آمال الكثير من الاقتصاديين من ذوي الاتجاهات المختلفة، وسنحاول في هذا البحث التعرف على الليبرالية الاقتصادية وعلى الأزمة المالية وأسبابها ومسار تطورها، فضلاً عن التعرف على التغيير الذي احدثته هذه الأزمة في الليبرالية الاقتصادية.

**أهمية البحث:** تنطلق أهمية البحث من معرفة الليبرالية الاقتصادية ودورها في إحداث الأزمات المالية والتي يمكن أن ترسم خطوطاً أساسية، بالإمكان الاستفادة منها لمحاولة التنبؤ بالأزمات المالية المتوقعة مستقبلًا ومعرفة مدى التغير والتطور الذي يحصل في النظريات الاقتصادية على اثر مثل هذه الأزمات.

**إشكالية البحث:** إن الأزمة المالية العالمية التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية والعالم الرأسمالي خلقت حالة من الارباك على الصعيد الفكري والنظري، لاسيما أن أهم اسباب الأزمة المالية تدور حول النظرية (النيوليبرالية) القائمة على الايمان المطلق باقتصاد السوق وقدرته على معالجة المشاكل الاقتصادية والمالية، كما أن ضرورة ايجاد الحلول للخروج من هذه الأزمة استدعى العودة الى نظريات وافكارٍ مغايرة كان قد تم الاستغناء عنها في وقتٍ سابق ومنها النظرية الكينزية القائمة على مبدأ ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد.


*Regional Studies Journal, Vol.14, No.45, 2020 (181-205)*
*Print ISSN*: 1813-4610 *Online ISSN*: 2664-2948

**فرضية البحث:** ينبثق البحث من فرضية فحواها أن حجم وقوة الازمة المالية العالمية لعام (٢٠٠٧-٢٠٠٨) خلقت ضغوطاتٍ على صناع القرار ولاسيما في الولايات المتحدة الامريكية، وشكلت وضعاً جديداً تطلب إدخال تغييراتٍ في الليبرالية الاقتصادية نفسها بهدف احتواء هذه الأزمة ومعالجة الآثار الكبيرة التي خلفتها

**هيكلية البحث:** وبناءً على ما تقدم آنفاً فقد تم توزيع البحث إلى مبحثين فضلاً عن المقدمة والخاتمة التي ضمت النتائج التي تم التوصل إليها، وقد تضمن المبحث الأول: الليبرالية الاقتصادية والأزمات المالية، وقد تم تقسيمه إلى مطلبين، تضمن المطلب الأول التعريف بالليبرالية الاقتصادية، وتضمن المطلب الثاني التعريف بالأزمة المالية العالمية. أما المبحث الثاني: دراسة التأثير والتغير في الليبرالية الاقتصادية بعد الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٧-٢٠٠٨)، فقد تم تقسيمهُ أيضاً إلى مطلبين، تناول المطلب الأول السياسات الاقتصادية الأمريكية لمعالجة الأزمة المالية، ولاسيما أن الازمة المالية العالمية (٢٠٠٧-٢٠٠٨) انبثقت من الولايات المتحدة الامريكية تحديداً، أما المطلب الثاني فقد تناول أثر الأزمة المالية العالمية(٢٠٠٧-٢٠٠٨) في الليبرالية الاقتصادية.


*Regional Studies Journal, Vol.14, No.45, 2020 (181-205)*
*Print ISSN*: 1813-4610. *Online ISSN*: 2664-2948

## المبحث الأول

## الليبرالية الاقتصادية والأزمات المالية

يمكن القول ان النظرية الليبرالية الاقتصادية تبلورت عبر مدة طويلة من الزمن فهي لم تظهر بصورتها ومبادئها وافكارها الحالية دفعةً واحدة بل مرت بمحطات مختلفة اثرت فيها وغيرت من افكارها، وتعد الأزمات الاقتصادية ولاسيما المالية أحد اهم هذه المحطات، وسنحاول في هذا البحث التعرف على الليبرالية الاقتصادية واهم مراحل تطورها، فضلاً عن التعرف على مفهوم الازمات المالية واهم الازمات التي تعرضت لها الليبرالية الاقتصادية والعالم الرأسمالي.

### المطلب الأول: تعريف الليبرالية الاقتصادية

بداية يمكن القول أن الليبرالية هي امتداد للرأسمالية، والتي يمكن تعريفها بأنها نظام اقتصادي، ظهر في القرن الرابع عشر للميلاد على يد الطبقة البرجوازية التي خلفت الطبقة التجارية وطبقة الإقطاع، والرأسمالية هي نظام اجتماعي وسياسي قائم على أساس تنمية الملكية الفردية وعلى اساس توسيع مفهوم الحرية الفردية، ومحاولة فتح الأسواق أمام المنافسة بين الأفراد بعيداً عن تدخل الدولة [١]، وقد كانت الرأسمالية أساس المدرسة الكلاسيكية والتي ظهرت في القرن الثامن عشر [٢]، والتي وضع أسسها المفكر الاقتصادي "آدم سميث" في كتابه الشهير "ثروة الأمم" .[٣].

والكلاسيكية او المدرسة الكلاسيكية هي فلسفة ليبرالية اقتصادية، ترى أن حق الملكية الشخصية والحرية الاقتصادية هي مبادئ أساسية في الحياة الاقتصادية، بوصفها حقاً مقدساً للإنسان منحته إياه الطبيعة، لذلك لا ينبغي للدولة التدخل في توجيه النشاط الاقتصادي أو الحد من الملكية، كما أنها تهتم بالتصرفات الاقتصادية الجزئية والمشاكل المرتبطة بالمصلحة الفردية وهي مشاكل الاسعار والمردود والقيمة وهي ترى "أن المجموعة تتكون بعد إضافة الجزئيات بعضها ببعض، كما أنها فلسفة


*Regional Studies Journal, Vol.14, No.45, 2020 (181-205)*
*Print ISSN*: 1813-4610 *Online ISSN*: 2664-2948

سكونيه ففي أغلب الأحيان تنصب دراستها على واقع معين وفي مدة زمنية معينة" [٤].

وقد تمكنت هذه المدرسة من السيطرة على الفكر الاقتصادي، ولاسيما في الولايات المتحدة، طوال قرن من الزمن، فهي تعد نفسها أنموذجا لقيم السوق الحرة النفعية (البراجماتية) [٥]، كما استمر هذا الفكر بالسيطرة على التحليل الاقتصادي، حتى ازمة الكساد العالمي ومن ثم سيطرة النظرية الكينزية [٦]، وقد ارتبطت النظرية الكينزية باسم الشخص الذي أسسها"، وقد لاقت أفكاره رواجاً لدى الكثير من المفكرين المعاصرين وقد بنيت المدرسة الكينزية على تحليل أفكار "جون مايناردكينز"[٧] ولاسيما ما قدمه في كتابه "النظرية العامة في التوظيف والفائدة والنقود في عام (١٩٣٦)" [٨]، إذ قام كينز في هذا الكتاب بوضع نظرية جديدة من نظريات الاقتصاد الكلي والتي ابتعدت نوعا ما عن النتائج الأساسية لفرضية (الركود طويل الأجل) واعتمدت بدلاً عن ذلك على (تقنيات التثبيت السلبية)، وذلك من اجل ضمان تحقيق معدلات نمو بطيئة ولكن ثابتة ومستمرة [٩].

وقد استمر الأثر الكينزي في السياسات المالية والاجتماعية في الولايات المتحدة خاصة، والبلدان الرأسمالية المتقدمة الأخرى في أوربا وغيرها، عامة، وذلك من أواسط ثلاثينات القرن الماضي [١٠]، ففي الولايات المتحدة اتجه معظم المحللين الاقتصاديين إلى تفسير أزمة الكساد على أنها تتعلق بحجم الإنفاق الحكومي، وأن زيادة حجم الإنفاق هو الحل الوحيد لتلك الأزمة، ولا يمكن الحكم على الإنفاق الحكومي من المنطلق الإنساني أو من منطلق الكفاءة، وذلك لأن دور الدولة في الحياة الاقتصادية أصبح أكثر وضوحاً واكبر بكثير من أي وقت مضى، كما ساعدت الحرب على توحيد النظرة الجديدة للاقتصاد وعلى تنمية الدور المؤسسي الجديد ولو بطريقة غير مستقرة بسبب تداعيات الحرب [١١].

ويعد نظام بريتون وودز[١٢] الخاص بأسعار الصرف الأساس الذي تم عن طريقه بناء هذا النوع من الليبرالية الكينزية، والتي يمكن تسميتها بالليبرالية (المقيدة)


*Regional Studies Journal, Vol.14, No.45, 2020 (181-205)*
*Print ISSN*: 1813-4610. *Online ISSN*: 2664-2948

في الثلاثينات والأربعينات من القرن الماضي في الولايات المتحدة ومختلف دول العالم. وقد سعى هذا النظام المالي الدولي إلى التوفيق بين الاستقرار السياسي المحلي ونظام عالمي يهدف إلى تسهيل عملية التجارة على المستوى العالمي[١٣]، أما المرحلة التي اعقبت تلك الفترة فقد طرِحت فيها نقاشات فكرية اقتصادية مكثفة حول النشاط المصرفي، والنقود والسياسة النقدية والتجارة الدولية والسياسة الجمركية. ولكن لم يكن هناك تقريباً مفكرون اقتصاديون ليقودوا ذلك النقاش أو حتى المشاركة فيه، وإن غالبية تلك الكتابات كانت مملة يعوزها البريق[١٤].

وفي عام (١٩٧١) وبعد حدوث أزمة (الركود التضخمي) في الولايات المتحدة الأمريكية، أعلنت الحكومة الأمريكية عن ربطها سعر الدولار بالذهب، وقد شكل ذلك اعترافاً بتسلل الوهن إلى جسد الاقتصاد الأمريكي[١٥].

وقد بدأت بعد ذلك ثورة نظرية جديدة مضادة للأفكار والنظريات الكينزية بقيادة الاقتصادي الأمريكي الكلاسيكي الجديد "ميلتون فريدمان" الذي حاز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام (١٩٨١) [١٦]، كما برزت هذه النظرية في الاقتصاد بالتزامن مع بروز طبقة قوية جداً فرضت هيمنتها على الواقع الاقتصادي وهيمنت على مقدراته [١٧].

وقد عرفت هذه النظرية بالنظرية النيوليبرالية "Neoliberalism" وأصبحت الأنموذج السياسي والاقتصادي المحدد لملامح العصر، فهي تشير إلى مجموعة العمليات والسياسات التي بموجبها يتم السماح لمجموعة من أصحاب المصالح الخاصة ذوي الصلة بالتحكم قدر الإمكان بالحياة الاجتماعية والاقتصادية بهدف مضاعفة أرباحهم الشخصية[١٨].

وقد بنيت هذه النظرية على أساس أن السوق تقوم بتصحيح نفسها بنفسها، وتتسم بالكفاءة في الإنتاج و العدالة، وفي توزيع الدخل وأن الحل الذي يقدمه اقتصاد السوق لمعالجة بعض المشاكل هو الحل الأمثل [١٩]، كما أنها ترى أن سبب حدوث المشاكل الاقتصادية هو تدخل الدولة في الاقتصاد، دون ابداء اي اهتمام لدور

الشركات الكبرى في ذلك وشيوع احتكار القلة[٢٠]، كما ترى النظرية الاقتصادية النيوليبرالية أن تبادلات السوق قادرة على تحقيق الحد الأعلى للرفاهية الاجتماعية، وهي تقوم بذلك بدرجة عالية من السعة المعرفية والتقنية بشكل يجعلها متاحة بشكل رئيس للإقتصاديين المحترفين الذين يملكون المهارات الرياضية الملائمة، كما انها تضفي الجودة المعرفية العالية لهذا العمل، كما يشير مصطلح النيوليبرالية لأيديولوجيا سياسية واسعة الانتشار، تمجد أفضلية واولوية السوق في توزيع السلع والخدمات على التوزيع الحكومي، وتفضل تقليص الإنفاق العام وتخفيض الضرائب، وإضعاف اتحادات العمال، كما تحارب تنظيم الحكومة للنشاط الاقتصادي، ولكنها في الوقت ذاته تتبنى الديموقراطية الإجرائية وسيادة حكم القانون، ويعد كتاب ميلتون فريدمان "الرأسمالية والحرية"، والذي حقق نجاحًا عالياً، مثالاً جيدًا لكيفية ترجمة الحجج الاقتصادية للنيوليبرالية لأيديوليوجيا سياسية رائجة[٢١].

وقد تلقت الليبرالية الدعم في بداياتها من الرئيس الامريكي السابق (ريغان)، وكذلك رئيسة وزراء بريطانيا السابقة (تاتشر)، وقد مثلت طوال مدة الثمانينات والتسعينات الاتجاه الاقتصادي السياسي العالمي المهيمن الذي تبنته أحزاب الوسط السياسية وكثير من أحزاب اليسار التقليدية إلى جانب السياسات التي تتبناها المصالح المباشرة للمستثمرين فاحشي الثراء (أكثر من ألف شركة عملاقة)[٢٢].

وقد كان من نتائج هذه الليبرالية الجديدة حدوث تزايد كبير في التفاوت الاجتماعي والاقتصادي، وكذلك ارتفاع ملحوظ في الحرمان الشديد لدى أمم وشعوب العالم الأكثر فقراً، واقتصاد عالمي متقلب، وثروة هائلة غير مسبوقة بحوزة الأغنياء[٢٣].

فالمبدأ الليبرالي الجديد يرتكز على الطبيعة الإنسانية التي تبنى على حب الإنسان للتملك والثراء، فمشكلة الليبرالية الاقتصادية هي في مبالغتها في الاعتماد على هذه الطبيعة ومحاولة تقديم مصلحة الفرد على مصلحة المجتمع، وفي اجتهاد بعض المحللين، يعد "الجشع" هو الباعث الاساسي لعنجهية السوق والذي يقودها إلى


*Regional Studies Journal, Vol.14, No.45, 2020 (181-205)*
*Print ISSN*: 1813-4610. *Online ISSN*: 2664-2948

مغامرات غير مسؤولة من شأنها ان تتسبب في أزمات مالية مماثلة لأزمة عام (٢٠٠٧-٢٠٠٨)، وفضلاً عن عامل "الجشع" كان هناك توسع في دور السوق وانتشار قيم السوق إلى مدى بات يؤثر في جوانب من الحياة تأثيرات سلبية، إذ أن هذا التوجه أدى إلى ترسيخ اللامساواة في المجتمع، حين يصبح توافر السلع التي تكون بطبيعتها سلعاً عامة ويتساوى المواطنون في استحقاقها، كخدمات الأمن والتعليم والصحة ونظافة البيئة خاضعاً للبيع والشراء في السوق، تصبح فرص الحصول على الكفاية منها متحيزة إلى الأغنياء دون الفقراء، ما يتناقض مع مبدأ المساواة بين المواطنين[٢٤].

فضلاً عن ذلك فإن التوسع في نطاق السوق بات يشمل سلعاً لأمور لم تكن ضمن نطاقه، ومثال على ذلك احدى الممارسات التي لجأت إليها بعض المدارس في الولايات المتحدة، وهي دفع مكافآت مالية للتلاميذ لقاء إنجازهم قراءة كتب معينة، بوصفها وسيلة لتشجيعهم على القراءة، فهذه الممارسات لابد أن تنتج تأثيراً معنوياً ضاراً فهو يحول عملية القراءة من مصدر رضى ومتعة للقارئ إلى عبء يتقاضى القائم به أجراً على تحمله، كذلك نرى أن استئجار مقاتلين مرتزقة لخوض الحروب يحقن دماء المواطنين، لكنه بالتأكيد يفسد معنى المواطنة[٢٥].

وبذلك يمكن القول أن الأفكار الليبرالية الجديدة تعد أحد أهم الأسباب التي خلقت العديد من المشاكل الاقتصادية الكبرى وتسببت في احداث نقاط خلل جسيمة في الاقتصاد الرأسمالي نتج عنه ازمات كبيرة ومن أهمها الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨، كما أن الحلول النظرية المطروحة كانت في كل مرة تدور حول دور الدولة في الاقتصاد وتتراوح بين اشراك اكبر أو تقليص اكبر لدور الدولة في الاقتصاد وفي ادارة الاسواق.


*Regional Studies Journal, Vol.14, No.45, 2020 (181-205)*
*Print ISSN*: 1813-4610 *Online ISSN*: 2664-2948

**المطلب الثاني: تعريف الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٧-٢٠٠٨)**

**الأزمة لغوياً:** "الشدة والضيق وأزم العام عليهم أي ضاق واشتد قحطه وقلّ خيره، والأزمة هي مرحلة أو مدة يشتد فيها الصراع الى درجة يتحتم فيها الوصول الى حل حاسم" [٢٦]، **أما في الاصطلاح** فبالإمكان القول أن مفهوم الأزمة يعني اقتصادياً حالة اختلال التوازن ما بين الإنتاج والاستهلاك، كما أن الأزمة المالية تعرف بأنها "حالة تمس أسواق البورصة وأسواق الائتمان لبلد معين أو مجموعة من البلدان، وتكمن خطورتها وآثارها في الاقتصاد التي تسبب أزمة مالية ثم انكماش اقتصادي عادة ما يصاحبه انحسار القروض وأزمات السيولة النقدية وانخفاض في الاستثمار وحالة من الذعر والحذر في أسواق المال"[٢٧].

والأزمات المالية تعرف ايضاً بأنها محطات تمر بها الاقتصادات في مسيرتها عبر التاريخ وتتسبب في ضعف وهشاشة وسوء أداء في النظام المالي لهذا البلد أو ذاك، وتعبر الأزمات عن انهيار مفاجئ يحدث في مجموع المتغيرات المالية، مثل حجم الإصدارات، وأسعار الأسهم، والسندات، وقيمة القروض، والودائع المصرفية، وأسعار الصرف، كما ويمتد آثار ذلك في القطاعات الأخرى[٢٨]، ولعل انفجار "فقاعة العقارات" في الولايات المتحدة الأمريكية وما نجم عنها من بعض الاضطرابات في أسواق المال والعقار خير مثل على ذلك، إذ كان لطلب المضاربين والمستثمرين على الأصول المالية والنقدية دور كبير مهم في ظهور الفقاعة المالية ووصولها إلى حد يفوق حد المعقول مما أدى في النهاية انفجارها وظهور ما يعرف بالأزمة المالية [٢٩].

وتعد الأزمة المالية عام (٢٠٠٧-٢٠٠٨) والتي شهدها الاقتصاد العالمي، الأسوأ منذ أزمة الكساد العظيم الاقتصادية التي بدأت عام (١٩٢٩)، وتعيد غالبية الآراء حول هذه الأزمة إلى الانهيار المالي الذي حدث في أسواق المال الأمريكية في نهاية (٢٠٠٨)، والتي تحولت إلى أزمة ضربت مجمل الاقتصاد العالمي[٣٠].

فقد بدأت الأزمة المالية نتيجة ما أطلق عليه بأزمة (الرهون العقارية)، فالعقارات في الولايات المتحدة الأمريكية تعد أكبر مصدر للإقراض والاقتراض، لأن


*Regional Studies Journal, Vol.14, No.45, 2020 (181-205)*
*Print ISSN*: 1813-4610. *Online ISSN*: 2664-2948

امتلاك العقار هو حلم لكل مواطن امريكي، لذلك فالمواطن الامريكي يشتري عقاره بالدين من المصرف مقابل ان يرهن هذا العقار، والأزمة بدأت فيما عرف بالرهون العقارية (الأقل جودة)، إذ يشتري المواطن بيتاً بالدين وبالمقابل يرهن هذا العقار، ومن ثم ترتفع قيمة العقار، فيحاول صاحب العقار استحصال قرض جديد نتيجة ارتفاع سعر العقار، وذلك مقابل رهن جديد من الدرجة الثانية، ومن هنا جاءت تسميها بأنها أزمة الرهون الأقل جودة[٣١]، فضلاً عن ذلك فإن هناك قروض ضخمة تم تقديمها إلى مقترضين لدى بعضهم سجل ائتماني ضعيف، أو غير موجود، فضلاً عن ذلك فقد توسعت المؤسسات المالية في إعطاءها القروض للمؤسسات العقارية وكذلك شركات المقاولات بمبالغ جاوزت ال(٧٠٠) مليار دولار أمريكي. مما أدى كذلك الى ارتفاع معدل الفائدة وإلى إحداث تغيير كبير في طبيعة السوق الأمريكية وقد تمثل هذا التغير في انخفاض أسعار المساكن، وهذا ادى الى تقليص حجم ضمانات المصارف، ومن هنا بدأ فتيل الأزمة بالاشتعال، إذ استوجب ذلك على الكثير من المقترضين سداد قروضهم، كما وأصبحت المؤسسات المالية وشركات الاقراض تعاني من تداعيات ومشاكل القروض الضخمة والمتراكمة[٣٢]، وقد لجأت الى "توريق" الديون العقارية واستصدار مشتقات مالية على هذه الأوراق، إذ قامت شركات التمويل العقاري ببيع سندات الدين المتجمعة إلى شركات اخرى متخصصة، وذلك ما ادى الى تحويل سندات التوريق إلى أوراق مالية اصبحت قابلة للتداول، وهذا ما انتج موجات متتابعة من الأصول المالية المبنية على أصل واحد، وأثر ذلك كله في تزايد الطلب على شراء العقارات، ومن ثم ارتفاع أسعار البيوت إلى حدود عالية لا تتناسب مع قيمتها الحقيقية. وغالباً ما كانت الشركة التي أصدرت الرهن تقوم ببيعه لشركة اخرى، تقوم بدورها ببيعه لشركة ثالثة، ما ادى إلى ارتفاع أسعار العقارات بشكل كبير، ومن ثم دخول السوق العقارية في ظاهرة سميت ب(الفقاعة) والتي زادت من درجة المخاطر[٣٣]. كما وعمد المصرف الاحتياطي الاتحادي الأمريكي، في محاولة الحفاظ على مستوى التضخم ومنعه من الارتفاع، إلى رفع


*Regional Studies Journal, Vol.14, No.45, 2020 (181-205)*
*Print ISSN*: 1813-4610 *Online ISSN*: 2664-2948

معدل الفائدة، مما أدى إلى زيادة عبء الديون على أصحاب الدخل المتوسط والمحدود، وبدأت تظهر بوادر التوقف عن الدفع واسترداد الأملاك العقارية، ولقد تراكمت الخسائر بشكل كبير لدى المصارف بسبب السندات التي فقدت قيمتها من جهة، وبسبب توقف المقترضين عن دفع أقساطهم من جهة اخرى، كما وامتد الانهيار أيضاً إلى السندات والأوراق المالية، مما أدى إلى انهيار الأسواق المالية في أنحاء العالم كافة، وانتقلت الأزمة من القطاع المالي إلى القطاع العيني (الحقيقي) ودخل الاقتصاد العالمي في حالة من الركود[٣٤].

وقد تعددت الآراء حول الأسباب الرئيسة التي أدت إلى حدوث هذه الأزمة، فالبعض رأى أن الأسباب الرئيسة التي تكمن وراء الأزمة تتمثل في زيادة حجم السيولة في المصارف الأمريكية، وتوفر الظروف المغرية للإقراض وعدم التدقيق في دخول المقترضين، فضلاً عن التوقعات اللاعقلانية للمقترضين والغياب شبه الكامل للرقابة المالية وآليات الضبط الحكومية[٣٥].

فيما عزا البعض الآخر السبب الرئيس للأزمة بالتحول في طبيعة الاقتصاد العالمي الذي اضحى اقتصاداً رمزياً يقوم على اساس المضاربة في الأصول المالية، بحيث يقدر حجم الاقتصاد الرمزي بما يزيد على أربعين ضعف عن حجم الاقتصاد الحقيقي، وهذا ما أدى إلى بروز الفقاعات المالية القابلة للانفجار في أية لحظة[٣٦].

في حين ركز البعض الآخر على التطورات الحاصلة في المجتمع الصناعي، وتحوله إلى مجتمع معلومات، وبروز نمط جديد من الرأسمالية نفسها، من رأسمالية المنافسة، إلى الرأسمالية الاحتكارية، فضلاً عن الانتقال إلى الرأسمالية المعلوماتية، يضاف الى ذلك السياسات الاقتصادية الكلية والتي تم اتباعها في إطار "توافق واشنطن"[٣٧]، والتي تمثلت في تحرير التجارة الخارجية والاسواق، وتحرير حركة رأس المال مع غياب الشفافية في إطار العولمة المالية، وفي الوصول إلى حكومة الحد الأدنى، مما يعني خفض الإنفاق العام وانسحاب الدولة من الشؤون الاقتصادية والاجتماعية[٣٨].

## المبحث الثاني

## دراسة التأثير والتغير في النظرية الليبرالية الاقتصادية بعد الازمة المالية العالمية (٢٠٠٧-٢٠٠٨)

تعد الأفكار الاقتصادية ومنها الليبرالية الاقتصادية في الأساس نتاجاً لزمانها ومكانها ولا يمكن النظر إليها بمعزلٍ عن العالم الذي تفسره. ومثلما يتغير العالم، كذلك فإن هذه الأفكار لابد أن تتغير، وفي الأعوام الماضية وما شهده العالم والولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص بسبب الأزمة المالية العالمية، حدث تغير كبير في الحياة الاقتصادية انعكس بصورة كبيرة على الليبرالية الاقتصادية.

وسنحاول في هذا المبحث التعرف على اهم السياسات الاقتصادية الامريكية لمعالجة الازمة المالية لاسيما أن الازمة المالية انطلقت من الولايات المتحدة وان السياسات الاقتصادية الامريكية شكلت خط الدفاع الاول لمنع انهيار الاقتصاد الرأسمالي، كما سيتم التعرف في هذا المبحث على أهم التغيرات والآثار التي اعترت الليبرالية الاقتصادية بعد الأزمة المالية عام (٢٠٠٧-٢٠٠٨) إثر هذه السياسات.

### المطلب الأول: السياسات الاقتصادية الامريكية لمعالجة الازمة المالية (٢٠٠٧-٢٠٠٨)

تمثلت السياسات الاقتصادية الامريكية في مواجهة الازمة المالية العالمية في خطة الإنقاذ التي صاغها وزير الخزانة الأميركية "هنري بولسون" وصادق عليها كل من مجلس النواب والشيوخ والتي هدفت إلى تأمين حماية افضل للمدخرات والأملاك العقارية التي تعود إلى دافعي الضرائب، وحماية الملكية وتشجيع النمو الاقتصادي وزيادة عائدات الاستثمارات إلى أعلى حد ممكن، كما تم اعتماد قانون للخطة ومهلة تنتهي بنهاية عام( ٢٠٠٩)، تقوم على ضخ (٧٠٠) مليار دولار لشراء الديون الهالكة التي ارهقت السوق المالية الأميركية وهددت بانهيارها. كما نص


*Regional Studies Journal, Vol.14, No.45, 2020 (181-205)*
*Print ISSN*: 1813-4610 *Online ISSN*: 2664-2948

القانون أيضا على مساهمة الدولة في رؤوس أموال وأرباح الشركات المستفيدة من هذه الخطة، بشكل يسمح بتحقيق أرباح إذا تحسنت ظروف الأسواق، كما وأقرت الخطة منح إعفاءات ضريبية بنحو (١٠٠) مليار دولار للطبقة الوسطى والشركات، وتحديد التعويضات لرؤساء الشركات عند الاستغناء عنهم، واستعادة العلاوات التي تم تقديمها على أرباح متوقعة لم تتحقق بعد، كما منعت الخطة الأميركية أيضا دفع تعويضات تشجع على مجازفات لا فائدة منها، وتم تحديد المكافآت المالية لمسؤولي الشركات الذين يفيدون من التخفيضات الضريبية (٥٠٠) ألف دولار[٣٩].

ومن خلال هذه الخطة، ومن اجل تخفيف حدة الأزمة ومعالجة بعض سلبياتها، اضطرت الولايات المتحدة إلى زيادة الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستهلاكي زيادة كبيرة الأمر الذي أدى إلى تزايد الديون الأمريكية بشكل كبير، حيث وصل الدين إلى (١٤,٣) تريليون دولار أمريكي اي ما يعادل (٩٧%) من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي في حين كان السقف (٦,٩٥) تريليون دولار في عام (٢٠٠٠)[٤٠].

كما فقد حوالي (٢٤٠) ألف أمريكي لوظائفهم في شهر تشرين الأول من عام (٢٠٠٨)، ووصل عدد العاطلين عن العمل إلى حوالي (١٠) ملايين أمريكي أي بمعدل (٦,٥) سنوياً[٤١].

فضلاً عن ذلك فقد عمدت الولايات المتحدة الأمريكية الى محاولة تخفيض معدلات الفوائد، وشراء أصول المصارف، والشركات المتعثرة، وضمان ودائع الأفراد، فضلاً عن المطالبة بالتشديد والرقابة على عمل المؤسسات المالية ومحاسبة المسؤولين عن الأزمة[٤٢].

وقد كانت خطة الانقاذ، موضوعاً للجدل بين دعاة الليبرالية الحادة وأنصار الليبرالية الاجتماعية عند عرضها للتصويت أمام (الكونكرس الأمريكي)، حيث رفض انصار الليبرالية الحادة هذه الخطة لقناعتهم بضرورة ترك السوق تعمل لوحدها وعلى وفق قوانينها، وأنه ليس على الحكومات تغطية وحماية سوء إدارة المصارف، أما دعاة الليبرالية الاجتماعية فكان رفضهم للخطة منطلقاً من كون ان خطة الانقاذ


*Regional Studies Journal, Vol.14, No.45, 2020 (181-205)*
*Print ISSN*: 1813-4610. *Online ISSN*: 2664-2948

اتجهت لحماية حقوق المصارف الدائنة ومصالحها من دون ان تراعي مصالح المقترضين الذين يوشك ثلاثة ملايين منهم على فقدان منازلهم(٤٣).

وفي حين تعالت بعض الأصوات التي تقول أن الإجراءات المتخذة في خطة الإنقاذ، تهدف إلى تهدئة الأسواق المالية، والتخفيف من حالة الذعر من أجل إعادة الثقة إلى النظام المالي المصرفي، مع عدم المساس بالأساس الذي يقوم عليه الاقتصاد الحر، وكانت هنالك مناداة صريحة لقيام نظام اقتصادي عالمي جديد، فضلاً عن الإعلان عن فشل النظام الرأسمالي(٤٤).

**المطلب الثاني: أثر الأزمة المالية لعام (٢٠٠٧-٢٠٠٨) في الليبرالية الاقتصادية**

يمكن القول أن الأزمة المالية العالمية قد أثرت بشكل كبير في الليبرالية الاقتصادية الجديدة وانها قد جعلت النظام الرأسمالي يهتز دون أن يسقط، إذ استمر قائماً يشوبه شيء من الوهن والضعف في ظل أعنف أزمة مالية واجهته خلال العقود الأخيرة فأدت إلى إضعاف أو اهتزاز أهم ثوابته متمثلة في الآتي:

**أولاً:** التحول نحو تدخل الدولة في الاقتصاد، ومحاولات التنظيم والمتابعة والحد من التحرير الاقتصادي الكامل، وقد جاءت المبادرة أولاً-في تغيير هذا الوضع وزيادة تدخل الدولة- من قبل المصارف وشركات التأمين الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية حيث انها استنجدت الحكومة بأن تنقذها وتقدم لها أموالاً طائلة كي تخرج من الازمة، وبعد أن كانت تعارض فرض الضرائب، أصبحت بحاجة إلى أموال دافعي الضرائب من الطبقة العاملة لكي تبقى صامدة في مواجهة الازمة، وبعد أن كان طلبها الوحيد هو عدم تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي، ظهرت فجأة حكومة نشطة تتدخل بكثافة في الاقتصاد لإنقاذ المستثمرين من أنفسهم(٤٥)، فمنذ عام (٢٠٠٨) لجأت عدة دول بمواجهة هذه الأزمة من خلال تدخلها بقوة لإعادة تحريك الاقتصاد، وتصحيح الخلل، ووقف سلسلة الإفلاسات فعمدت الحكومة الامريكية الى إقرار برنامج قيمته (٧٠٠) مليار دولار، لإنقاذ الاقتصاد وتصحيح الخلل(٤٦).


*Regional Studies Journal, Vol.14, No.45, 2020 (181-205)*
*Print ISSN*: 1813-4610 *Online ISSN*: 2664-2948

كما أن تعاقب الأزمات قد دعا إلى تدخل الدولة في الاقتصاد بشكل أكبر فمع بروز أزمة الديون السيادية الأوروبية والأمريكية، تراكمت الديون الحكومية لنسب تجاوزت الحد الأعلى المقرر من الاتحاد الأوروبي وهو (٦٠%) من الناتج المحلي الإجمالي، وتسارع ارتفاع هامش العائدات على السندات والأوراق المالية الحكومية، في حين بلغ الدين الأمريكي (٢٠٠%) مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي[٤٧].

وبحسب تقرير صادر عن الكونكرس الأمريكي فإن الدين الأمريكي قد ازداد بشكل ملحوظ وارتفع من نحو (٦,٩٥) تريليون دولار عام (٢٠٠٠) حتى وصل إلى نحو (٩) تريليون دولار عام (٢٠١٠) [٤٨]. كما أن اتساع نطاق أزمات الديون، قد خلق ضغوطا متزايدة على البنوك الأوروبية والمؤسسات المالية العالمية على نحو ينذر بتفاقم أزمة القطاع المالي العالمي، وتزايد احتمالية انتقالها إلى مجال الاقتصاد الحقيقي[٤٩]، ويمكن القول أن هذه الأزمات لم تدفع الدول نحو اعتماد سياسات جديدة غير تقليدية فحسب، وإنما دعتها أيضاً إلى إعادة النظر في الفكر الاقتصادي والنظريات الاقتصادية التي اعتمدت عليه خلال المرحلة الماضية، كما اعادت الاعتبار للنظرية الكينزية التي كانت قد طمرت تحت الركام منذ عام (١٩٧٣)، والتي تدعو إلى تدخل الدولة في الاقتصاد[٥٠].

فقد تم إثبات خطأ النظرية الاقتصادية الكلاسيكية التي تذهب إلى أن الأسواق الحرة تقود حتماً وبصورة تلقائية إلى تأمين العاملين، ومنذ انهيار الأسواق المالية وانتشار البطالة والكساد في ثلاثينات القرن العشرين (١٩٢٩-١٩٣٣)، تبين أن آلية التصحيح الذاتية للأسواق الحرة غير صحيحة وإنها على الأقل لا تصح دائماً، وسيما في ظروف انعدام الثقة وعدم اليقين[٥١].

**ثانياً:** فقدان الليبرالية الاقتصادية الأمريكية لجاذبيتها فقد كان للأزمة المالية آثاراً كبيرة على ما يمكن أن يطلق عليه "نموذج وول ستريت"، فالأداء المتواضع لمؤسسات وول ستريت قد جعل (نيويورك) تخسر الكثير في جانب قوتها الناعمة، وجاذبية أنموذجها الاقتصادي الليبرالي[٥٢].


*Regional Studies Journal, Vol.14, No.45, 2020 (181-205)*
*Print ISSN*: 1813-4610. *Online ISSN*: 2664-2948

وفي كل الأحوال يبقى الاقتصاد الامريكي احد اكبر الاقتصادات في العالم، لكن طريقة نظر العالم اليه قد تغيرت، ولم تعد الدول، حتى قبل الأزمة تنظر إلى الدولار بكونه مخزنا جيد للقيمة، لأن قيمته متراجعة ومتقلبة، كما ازداد فقدان الثقة فيه مع تضخم الدين الأمريكي واستمرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي بطبع النقود من دون توقف وذلك ما ترك تأثيراً طويل المدى على الولايات المتحدة الأمريكية وعلى مركزها الاقتصادي في العالم(٥٣).

كما أن جاذبية النظام الغربي الليبرالي بصورة عامة انخفضت بشكلٍ ملحوظ، بعد أن أثبتت التجربة نجاح نماذج دولية اخرى، مزجت ما بين دينامية اقتصاد السوق، ونظمها الثقافية والسياسية الخاصة، ونجحت في الحصول على مكانة متميزة على خارطة الاقتصاد العالمي شرقاً وغرباً، وبعيداً عن الأنموذج الليبرالي الغربي وليس أدل على ذلك من الصعود الاقتصادي الآسيوي في الشرق الأقصى، والتقدم الاقتصادي البرازيلي في أمريكا اللاتينية، وتجربة جنوب أفريقيا في أقصى الجنوب الأفريقي(٥٤).

**ثالثاً:** زيادة الميل نحو استخدام القوة العسكرية في العلاقات الدولية وهو الأمر الذي يناقض الفكر الليبرالي الأمريكي، الذي يرى أن الاقتصاد يقلل من استخدام القوة العسكرية في العلاقات الدولية، فخطورة الأزمات المالية الأمريكية لا تقتصر على إفقار الملايين من الأمريكيين بل انها تمتد لتشمل التأثير السلبي على وضع الاقتصاد العالمي وقد يصل الأمر إلى استخدام القوة والاحتلال العسكري، فمع اشتداد الأزمات الاقتصادية تحاول الإدارة الأمريكية التفتيش عن الحلول الخارجية، ويمكن ان يكون التدخل العسكري الأمريكي في الكثير من مناطق العالم دليل على ضربة استباقية للحد والوقوف بوجه الأزمات متوقعة الحدوث مستقبلاً، فالتدخل العسكري يعني تزايدا في الإنفاق الذي يعني زيادة الطلب الكلي وخصوصاً في جانب الاستهلاك وهذا ما يؤدي الى المحافظة على مستوى معين من الإنتاج الذي يضمن

الربح، وعدم تراجع الشركات الأمريكية، وفتح الاسوق الواسعة أمامها، والقضاء على مشكلة ضيق السوق الذي قد ينجم عن اشتداد المنافسة في ظل الاقتصاد المعولم، وهذا ما ينسجم بشكل طبيعي مع المبادئ الرأسمالية التي تبيح استخدام الوسائل المختلفة ومنها الاحتلال العسكري، كما حصل في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين من أجل السيطرة على المواد الأولية الرخيصة وفتح الأسواق أمام السلع النهائية المصدرة(٥٥).

**رابعاً:** تزايد الأصوات وتعاليها التي تنادي بضرورة التوجه والانتقال نحو بدائل أخرى للفكر الاقتصادي الليبرالي، فالإحساس بخطورة الدور الذي يؤديه معدل الفائدة في الاقتصاد العالمي، كونه المحرك الأساسي للنظام الرأسمالي، هو ما جعل التفكير يتجه نحو بدائل تمويلية أخرى، من أبرزها (الصيرفة الإسلامية) التي ما زال دورها يتعاظم، بحيث انتقل عدد المؤسسات المالية الإسلامية من مؤسسة واحدة سنة (١٩٧٥) إلى (٣٩٠) مؤسسة تعمل في أكثر من (٧٥) بلداً بأصول تفوق (٧٠٠) مليار دولار. وتتميز المصارف الإسلامية ليس فقط باستبعادها للفائدة وتحريم المضاربة في النقود فحسب، وإنما ايضاً بارتباط التحويل فيها بالاقتصاد العيني، مما يؤدي إلى حساب دقيق لمخاطر الائتمان، وقد تكون هذه المزيات هي التي دفعت "بوفيست فينست"، رئيس تحرير مجلة "challenges" ، إلى كتابةِ مقال في افتتاحية الجريدة في (١١/أيلول/٢٠٠٨)، بعنوان "البابا والقرآن" جاء فيه: "أظن أننا بحاجة أكثر في هذه الأزمة إلى قراءة القرآن لفهم ما يحدث بنا وبمصارفنا، لأنه لو حاول القائمون على مصارفنا احترام ما ورد في القرآن من أحكام وتعاليم وطبقوها، ما حل بنا ما حل من كوارث وأزمات، وما وصل بنا الحال إلى هذا الوضع المزري، لأن النقود لا تلد نقوداً"(٥٦).

**خامساً:** فقدان الثقة بالديمقراطية الليبرالية، لقد كانت أزمة النظام الرأسمالي العالمي عام (٢٠٠٨) قد أطلقت أحداثاً وأفكاراً جديدة ومغايرة حول التغيير العالمي،


*Regional Studies Journal, Vol.14, No.45, 2020 (181-205)*
*Print ISSN*: 1813-4610. *Online ISSN*: 2664-2948

مثلت سباقاً سياسياً واقتصادياً وثقافياً ارتبطت به الجدالات حول الديمقراطية والثقة فيها والعدالة العالمية من منظورات العالم الغربية[٥٧]، إذ أظهرت العديد من استطلاعات الرأي في الاتحاد الأوروبي أن غالبية الناخبين لا يثقون بأحزابهم السياسية وباتوا يشككون في مدى خدمة حكوماتهم للمجتمع وللصالح العام وعلى سبيل المثال، أظهر مؤشر الديمقراطية الذي تعده مؤسسة " Economic Intelligence Unit" تراجع الديمقراطية على مستوى العالم منذ اندلاع الأزمة المالية في عام (٢٠٠٨)[٥٨].

يمكن القول مما تقدم آنفاً ان الليبرالية الاقتصادية تعرضت الى تغيير وتطور نتيجة لأحد اكبر واشد الازمات التي طالتها في تاريخها والتي تسببت بتراجع الليبرالية بشكل عام في العالم وفقدان الثقة فيها، وليس ادل على ذلك من التحدث عن اهمية الحلول المستمدة من الشريعة الاسلامية لمواجهة الازمة لاسيما أن الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة حاولت تشويه صورة الإسلام في العالم ووصفه بأنه مرادف للإرهاب، كما أن هذه الأزمة كانت صدمة غير متوقعة للعالم الرأسمالي، أظهرت نقاط الوهن والضعف في النظرية الليبرالية الاقتصادية، واجبرت الدول الرأسمالية على تغيير نهجها واتباع حلول تمس جوهر الفكر الليبرالي الذي يدعو الى التحرير الاقتصادي الكامل والى عدم تدخل الدولة في الاقتصاد.

## الخاتمة

تعد الأزمة المالية التي أصابت الولايات المتحدة الأمريكية والعالم الرأسمالي عام (٢٠٠٨) محطة صعبة مرت بها الدول الرأسمالية وقد عبرت عن هشاشة إدارة الأسواق المالية في هذه الدول، وقد كانت هناك العديد من الأسباب وراء هذه الأزمة منها، التطور الحاصل في طبيعة الاقتصاد وتحوله إلى اقتصاد رمزي يقوم على المضاربة في الأصول المالية. فضلاً عن التحول إلى مجتمع المعلومات والانتقال من الرأسمالية المنافسة إلى الرأسمالية الاحتكارية. لكن يبقى السبب الأساسي للأزمة

في طبيعة النيوليبرالية الاقتصادية التي توكد على غياب الرقابة والشفافية في إطار العولمة المالية، وتخفيض الإنفاق الحكومي وانسحاب الدولة من الشأن الاقتصادي والاجتماعي، وعلى الاعتماد على المبدأ القائل أن السوق تصحح نفسها بنفسها وتتسم بالكفاءة.

ومن خلال ما تقدم آنفاً فقد تم التوصل إلى العديد من الاستنتاجات منها:

١. إن النظام الرأسمالي تعرض إلى ضعف أو اهتزاز في أركانه وثوابته الأساسية مثل عدم تدخل الدولة في الاقتصاد والتحرير الاقتصادي، لاسيما وأن أهم أدوات علاج الأزمة كان زيادة التدخل الحكومي في الاقتصاد من خلال خطط الإنقاذ.
٢. اثبتت النيوليبرالية الاقتصادية فشلها في ادارة السوق، كما ان المعالجة تطلبت التخلي عن النيوليبرالية والعودة الى النظرية الكينزية التي تدعم الدور أو التدخل الحكومي في ادارة الاقتصاد والسوق.
٣. كما إن الليبرالية الاقتصادية فقدت الصورة المثالية التي طالما نظر اليها العالم من خلالها، فقد كانت تعد نموذجاً يحتذى به وتسعى العديد من الدول الى تطبيقهِ.
٤. اظهرت الازمة المالية اهمية الفلسفات الاقتصادية الاخرى، ومنها "الاسلامية" التي ترفض التعامل بالفائدة "الربا"، لاسيما أن تراكم الفوائد كان من أول وأكبر مسببات الازمة.

## الهوامش والمصادر

(١) سمية حيرش، الفلسفة الأمريكية بين الليبرالية والبراغماتية –شارل بيرس نموذجاً–، اطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، الجزائر، ٢٠١١-٢٠١٢، ص٦٠.

(٢)عبد الرزاق فارس الفارس، الأزمة المالية العالمية..الأسباب والتداعيات والحلول، ( أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية)، ط١، ٢٠١٠، ص ٧١-٧٢.

(٣) سمية حيرش، المصدر السابق، ص٦١.

(٤) التطور التاريخي للفكر الاقتصادي، بحث منشور على الرابط الآتي:
http://www.boulemekahl.yolasite

(٥) جين هيك، بناء الرخاء...لماذا كان رونالد ريغان والآباء المؤسسون محقين بشأن الاقتصاد، ترجمة أحمد محمود، (أبو ظبي، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث)، ط١، ٢٠١١، ص ص٦٩-٧١.

(٦) عبد الرزاق فارس الفارس، المصدر السابق، ص ٧٢.

(٧) جون ماينارد كينز (١٨٨٣-١٩٤٦) هو اقتصادي انكليزي، وهو ابن الاقتصادي جون نيفل كينز، تعلم الاقتصاد على يد مارشال وبيجو، وكتب مجموعة كبيرة من المقالات والكتب، أهمها "النظرية العامة"، الذي هاجم فيه النظرية الكلاسيكية التي كانت تفترض أن النظام الاقتصادي سيكون دائماً عند مستوى التوظيف الكامل، وأن هناك يداً خفية تعمل على إرجاع الأسواق المختلفة إلى حالة التوازن، وذلك من خلال آليات السوق وحرية السعر، التي من ضمنها مبدأ الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة. عمرو هشام محمد، مدخل في مدارس الفكر الاقتصادي..نظرة تحليلية للتطورات الاقتصادية المعاصرة من منظور الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الرأسمالي، (دمشق، دار طلاس)، ط١، ٢٠٠٩، ص ١٥٢.

(٨) عمرو هشام محمد، المصدر السابق، ص ١٥٢.

(9) Robert M. Collins, The Business, Response to Keynes, (New York, Colombia University), 1981, p. 54.

(١٠) عبد المنعم السيد علي، مستقبل النظام الرأسمالي واستقراره في ظل الأزمات المالية العالمية والعولمة المالية، المؤتمر العلمي العاشر...الاقتصاديات العربية وتطورها بعد الأزمة الاقتصادية ١٩-٢٠ كانون الأول، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٩.

(١١) مارك بليث، التحولات الكبرى، الأفكار الاقتصادية والتغيير المؤسسي في القرن العشرين، ترجمة نيرمين صلاح النرفتاوي، مراجعة سمير كريم، (القاهرة، المركز القومي للترجمة)، ط١، ٢٠١٠، ص ١٥٠.

(١٢) نظام بريتون وودز الخاص بأسعار الصرف: وهو النظام الذي كان سائداً منذ الحرب العالمية الثانية وحتى السبعينات وكان يجمع بين الذهب والدولار المثبت بالذهب، عبد المنعم السيد علي، المصدر السابق، ص ١٠.

(١٣) مارك بليث، المصدر السابق، ص ١٥٠.

(١٤) جون كينيث جالبيرت، تاريخ الفكر الاقتصادي..الماضي صورة الحاضر، ترجمة احمد فؤاد بلبع، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والآداب، العدد (٢٦١)، الكويت، سبتمبر ٢٠٠٠، ص ١٨.

(١٥) رمزي كلاك وآخرون، الامبراطورية الأمريكية، (القاهرة، مكتبة بيروت)، ط١، ٢٠٠١، ص ١٤٨.

(١٦) عبد المنعم السيد علي، المصدر السابق، ص ٩.

(١٧) نصار الربيعي، دور الهيمنة الأمريكية في العلاقات الدولية، (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون)، ط١، ٢٠١٣، ص ١٣٠.

(١٨) نعوم تشومسكي، الربح مقدماً على الشعب النيوليبرالية والنظام العالمي، (دمشق، مكتبة الأسد)، ط١، ٢٠١١، ص ٧-٩.

(١٩) جوزيف ستيغلر، أمريكا والأسواق الحرة وتدهور الاقتصاد، ترجمة عمر سعيد الأيوبي، (بيروت، دار الكتاب العربي)، ط١، ٢٠١١، ص ٢٩١.

(٢٠) عبد المنعم السيد علي، المصدر السابق، ص ٤.

(٢١) إيفانزو سويل: النيوليبرالية: الأيديولوجيا، والسياسات، والآثار الإجتماعية، ترجمة: خبيب زهير، بحث منشور على الرابط الاتي:www.nthar.ne

(٢٢) نعوم تشومسكي، المصدر السابق، ص ٧.

(٢٣) المصدر نفسه.

(٢٤) طاهر حمدي كنعان وحازم تيسير جاحلة، الدولة واقتصاد السوق: قراءات في سياسات الخصخصة وتجاربها العالمية والعربية، المركز العربي للدراسات والأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٦، ص ٦٢-٦٤.

(٢٥) المصدر نفسه.

(٢٦) احمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، (القاهرة، مكتبة عالم الكتب)، ط١، ٢٠٠٨، ص٨٨.

(٢٧) الداوي الشيخ، الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي العربي والإسلامي، وقائع مؤتمر جامعة لبنان، طرابلس، لبنان، ١٣-١٤ آذار ٢٠٠٩، ص ٩.

(٢٨) عبد الحميد قدي، الأزمة الاقتصادية الأمريكية وتداعياتها العالمية، مجلة بحوث اقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (٤٦)، ربيع ٢٠٠٩، ص ٨.

(٢٩) طالب عوض، أثر التقلبات المالية الدولية على أسواق الدول النامية، المرصد الاقتصادي، الجامعة الأردنية، الأردن، ص ١.

(٣٠) عمر عدلي، الكساد الثاني..الاقتصاد العالمي من الأزمة إلى الركود، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، القاهرة، العدد (١٨٧) ، السنة الثامنة والأربعون، يناير، ٢٠١٢، ص ٧٦.

(٣١) حازم الببلاوي، الأزمة المالية الحالية..محاولة الفهم، ٢٠٠٨/١٠/٤ مقال منشور على الرابط التالي: http://www.cia.gov

(٣٢) عبد الحميد قدي، المصدر السابق، ص ١١.

(٣٣) رازي محي الدين، مسببات الأزمات المالية العالمية وانعكاساتها، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، دمشق، المجلد (٢٩)، العدد (٢)، ٢٠١٣، ص ٤٢٢.

(٣٤) سمير التنير، أوباما والسلام المستحيل..معركة المصير، (بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر)، ط١، ٢٠١١، ص ١٩١.

(٣٥) عبد الله فاضل الحيالي، الأزمة المالية العالمية وإنعكاساتهاعلى الدول الخليجية العربية: رؤية مستقبلية، مجلة دراسات اقليمية، العدد(٢٢)، السنة السابعة، نيسان٢٠١١، ص ص١٨٩-١٩٤.

(٣٦) عبد الحميد قدي، المصدر السابق، ص ١٣.

(٣٧) توافق واشنطن :أطلق هذا التعبير من قبل الاقتصادي الأميركي جون ويليامسون، عام (١٩٩٠) عند حديثه عن حزمة السياسات والإجراءات التي قام بوضعها صندوق النقد الدولي ودعمته وزارة الخزانة الأميركية لغرض الاصلاح الاقتصادي والمالي لدول أميركا اللاتينية في أعقاب أزمة (المديونية الخارجية العالمية) والتي فجرتها المكسيك عام (١٩٨٢) من خلال اعلانها عدم قدرتها على الوفاء بديونها والتزاماتها المالية، ويتكون توافق واشنطن من

"إجراءاتٍ وسياساتٍ هادفةٍ إلى إصلاح الوضع المالي العام عبر ترشيد الإنفاق وتعبئة الإيرادات وإصلاح النظام الضريبي، ومن خلال تحرير التجارة الخارجية، وتدفقات رأس المال قريب الأجل الموجه إلى أسواق الأوراق المالية، وبعيد الأجل المستهدف للإستثمار المباشر، وتخصيص المشاريع العامة في ظل أسعار صرف تنافسية". وفوق هذا كله لا بد من ضمان حقوق الملكية والمحافظة عليها. وهذه الإجراءات و السياسات التي سميت بـ «توافق واشنطن» يمكن درجها تحت ثلاثة مبادئ أساسية: اولا إستقرار الاقتصاد الكلي، ثانيا تنافس الأسواق، ثالثا انفتاح التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر. محمد علي بك، وجهة نظر اقتصادية..تحديات الاصلاح الاقتصادي بعد فشل"توافق واشنطن، مقال منشور على الرابط الآتي: http://www.startimes.com

(٣٨) منير الحمش، السياسات الاقتصادية الكلية في ظل الأزمة العالمية الراهنة، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (٤٦)، السنة السادسة عشرة، صيف ٢٠٠٩، ص ١٦.

(٣٩) محمد احمد زيدان ، فصول الأزمة المالية العالمية اسبابها جذورها وتبعاتها الاقتصادية، بحث مقدم الى مؤتمر حول: الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، طرابلس –لبنان، ١٣-١٤ آذار ٢٠٠٩ص١٨.

(٤٠) رازي محي الدين، المصدر السابق، ص ٤٢٤.

(٤١) منير الحمش، المصدر السابق، ص ١٣.

(٤٢) منير الحمش، المصدر السابق، ص٢٠.

(٤٣) عبد الحميد قدي، المصدر السابق، ص١٥.

(٤٤) منير الحمش، المصدر السابق، ص٢١.

(٤٥) عبد المنعم السيد علي، المصدر السابق، ص ١٨.

(٤٦) بطرس لبكي، الأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على لبنان وكيفية معالجة تلك الانعكاسات، مجلة بحوث اقتصادية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٤٧)، السنة السادسة عشر، صيف ٢٠٠٩، ص ١٣٦.

(٤٧) أبو بكر الدسوقي، العالم يتحول: حقائق جديدة على الخريطة العالمية، مجلة السياسات الدولية، العدد ١٨٧، مركز الأهرام للدراسات والبحوث، القاهرة، يناير ٢٠١٢، ص ٥٩.


*Regional Studies Journal, Vol.14, No.45, 2020 (181-205)*
*Print ISSN*: 1813-4610. *Online ISSN*: 2664-2948

(٤٨) يوسف خليفة اليوسف، تعددية القطبية الاقتصادية: التحولات والاحتمالات، شؤون اقتصادية، (٣)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، يناير، ٢٠١٢، ص ١٥.

(٤٩) سلوى العنتري، الانهيار الممنوع: مستقبل القطاع المالي "الاحتكاري" العالمي مجلة السياسة الدولية، العدد (١٨٧)، مركز الأهرام للدراسات والبحوث، القاهرة، يناير ٢٠١٢، ص ٧٠.

(٥٠) عبد الرزاق فارس الفارس، المصدر السابق، ص ٧١.

(٥١) عبد المنعم السيد علي، المصدر السابق، ص ١٨.

(٥٢) جوزيف ناي، القوة الأمريكية والصينية بعد الأزمة المالية، ترجمة سميرة إبراهيم، دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد (٤٦)، تشرين الأول ٢٠١٠، ص ١٦٦.

(٥٣) جوزيف سيتغلر، المصدر السابق، ص ٢٦٠.

(٥٤) أبو بكر الدسوقي، المصدر السابق، ص ٥٨.

(٥٥) احمد باهض تقي، الأزمة الاقتصادية العالمية: تراجع نيوليبرالي أم أزمة عابرة، مقال منشور على الرابط الآتي:

http://www.fodrs.com

(٥٦) عبد المجيد قدي، المصدر السابق، ص ٢٦-٢٧.

(٥٧) نادية محمود مصطفى، التغيير العالمي من مدخل الاقتصاد السياسي الدولي، مقال:

http://www.hdaracenter.com

(٥٨) جمال محمد سليم، العجز الديمقراطي: أزمة النظم السياسية الليبرالية في العالم الجديد، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٧ السنة الثانية والأربعون، مركز الأهرام للدراسات والبحوث، القاهرة، يناير ٢٠١٢، ص ٦٨.


*Regional Studies Journal, Vol.14, No.45, 2020 (181-205)*
*Print ISSN*: 1813-4610 *Online ISSN*: 2664-2948